الأمم المتحدة S/2000/250

مجلس الأمن

Distr.: General
24 March 2000
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - أقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي طلب مني المجلس بموجبه أن أُطلعه على الحاصل بانتظام وأن أقدم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التطورات الحاصلة في غينيا بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا بيساو.

٢ - ويذكر أعضاء مجلس الأمن أن ممثلي في غينيا بيساو، السيد إس. سي. نانا سينكام، نظم لهم في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ جلسة إعلامية بشأن التطورات في البلد وزودهم بمعلومات مستكملة بشأن عملية إرساء الديمقراطية بعد تقريري الأخير المقدم إلى المجلس المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1276). وقد سلط الضوء بصورة خاصة على الأحداث الرئيسية المتعلقة بإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المنظمة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، مما وضع حدا للفترة الانتقالية التي أعقبت النزاع في غينيا بيساو. كما أبلغ المجلس بنتائج الانتخابات وافتتاح برلمان التعددي الجديد في البلد، وتنصيب الرئيس كومبا يالا، وتشكيل حكومة عريضة القاعدة.

٣ - ويركز هذا التقرير على التطورات المستجدة في البلد، منذ تلك الإحاطة الإعلامية، مشددا بوجه خاص على التحديات التي تواجهها الحكومة الجديدة خلال مرحلة ما بعد الانتخابات وعلى مساهمات مكتب دعم بناء السلام في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة. ولربما يتذكر أعضاء المجلس أن الولاية المنقحة للمكتب في مرحلة ما بعد الانتخابات هذه كان قد وافق عليها المجلس في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/202).

240300 240300 00-35936 (A)

ثانيا – التطورات السياسية

٤ – ومنذ تشكيل الحكومة الجديدة في ١٩ شباط/فبراير، شرعت السلطات في غينيا بيساو، وهي تدرك تماما الحاجة للاستجابة للمطالبات الشعبية بالتغيير كما يتجلى من الانتصار الساحق للرئيس كومبا يالا حيث حصل على ٧٢ في المائة من الأصوات، ظلت عاكفة على تحديد أولويات لمرحلة ما بعد الانتخابات على المديين القصير والمتوسط.

٥ – وكانت هذه الجهود تقوم على مبدأين وهما أولا تعزيز المصالحة بين مواطني غينيا بيساو وترسيخ دعائم الديمقراطية، وحكم القانون، وحسن النظام واحترام حقوق الإنسان، وثانيا مواصلة العمل على تحسين مستوى العلاقات مع دول الجوار، فضلا عن إنعاش التعاون مع المجتمع الدولي ككل.

٦ – ومن المهام المحددة التي حددتها الحكومة بوصفها من أولوياتها تعزيز الديمقراطية الناشئة في البلد، وإبعاد العسكريين عن السياسة، وتسريح الأفراد العسكريين المتقاعدين وإدماجهم في المجتمع وإعادة تنشيط مؤسسات الدولة وإنعاش الاقتصاد. وفيما يتعلق بوضع وتنفيذ خطة عملها، تقوم الحكومة بإجراء مشاورات مع قطاع عريض من كافة شرائح المجتمع بهدف التوصل إلى توافق وطني يدعم الرؤية الجديدة.

٧ – وفي مبادرة لتوسيع قاعدة الحكومة الجديدة وتعزيز المصالحة الوطنية، جرى تعيين رئيس الأركان وعضو المجلس العسكري السابق وزيرا للدفاع. غير أنه نتيجة لضغط من جانب المؤسسة العسكرية قام الوزير منذ ذلك الحين بتقديم استقالته ويجري بذل جهود لإيجاد بديل له. وثمة مفاوضات تجري بين الحكومة والمجلس العسكري السابق لإعادة تحديد دور الجيش في غينيا بيساو في ظل الديمقراطية الجديدة. وتقوم مجموعة من الوسطاء من المجتمع المدني، بما فيها أسقف بيساو بدور رائد في هذه المفاوضات. كما يقوم ممثلي ببذل مساعي حميدة كلما دعت الحاجة.

ثالثا – الجوانب العسكرية والأمنية

٨ – رغم استعادة النظام الدستوري مؤخرا في البلد، لا يزال الجيش يلعب دورا بارزا في الحياة العامة. بمعنى أنه لا يزال يقوم بالمهام العادية للشرطة رغم ازدياد انتشار وحدات الشرطة، ولا سيما في بيساو. ويؤدي افتقار الشرطة الشديد للتدريب الملائم وبؤس الدعم السوقي إلى الحد من قدرتها بشكل حاد على صيانة حكم القانون والنظام العام، مما يؤكد الحاجة إلى تقديم مساعدة من جانب المجتمع الدولي في هذا المجال.

٩ - وكذلك فإن استمرار تداول كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة في أوساط المدنيين يؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة الأمنية. وفي هذا الإطار، يجري بذل جهود متواصلة، بالتنسيق مع مكتب دعم بناء السلام، وبدعم نشيط من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لوضع جملة من الحوافز ترمي إلى تشجيع المدنيين على تسليم سلاحهم. وفيما يتعلق بالمبادرات الرامية إلى تسريح الجنود وإدماجهم في الحياة المدنية، من المتوقع أن تصل بعثة من البنك الدولي في أوائل نيسان/أبريل لإجراء مباحثات مع الحكومة بشأن هذه المسائل.

١٠ - وتشهد العلاقات مع بلدان الجوار تحسنا مطردا. فالتعاون الثنائي على حل مشاكل الأمن في مناطق الحدود، ولا سيما الحدود مع غينيا، يسير في الاتجاه الصحيح. وقد أبدى السيد كوناري، رئيس جمهورية مالي والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تأييدا قويا لاعتماد تدابير لبناء الثقة بين دول الجوار في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يعتزم ممثلي مواصلة المشاورات التي استهلها قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بشأن هذه المسألة ووسائل أخرى مع بلدان الجوار. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنه يعتزم القيام بزيارة إلى غامبيا وإجراء مشاورات مع الرئيس والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك القيام بزيارة أخرى إلى غينيا.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

١١ - واصل مكتب دعم بناء السلام، خلال الفترة المستعرضة، العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون في غينيا بيساو. وتحقيقا لهذه الغاية، ظل ممثلي على صلة وثيقة بالسلطات الجديدة، والجهاز القضائي والمؤسسة العسكرية والمجتمع المدني، في وقت احتلت فيه قضايا حقوق الإنسان مكانة بارزة في غينيا بيساو بعد إجراء الانتخابات. فلقد كان أول شيء يفعله الرئيس الجديد هو زيارة أحد مراكز الاعتقال.

١٢ - وفي أواخر شباط/فبراير، بدأت محاكمة الأشخاص المعتقلين على إثر الأحداث التي وقعت في أيار/مايو ١٩٩٩. ولم يبق الآن في المعتقل إلا ٥٠ شخصا من أصل ٣٨٥ معتقلا إذ تم الإفراج عن الآخرين لانعدام الأدلة أو في انتظار المزيد من التحقيق. ومن أجل ضمان محاكمة عادلة ونزيهة، قام مكتب دعم بناء السلام بمراقبة بعض هذه المحاكمات ودعا منظمات حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إيفاد مراقبين عنها لحضور تلك المحاكمات.

١٣ - كذلك قدم المكتب مساعدة إلى محكمة العدل العليا فيما يتعلق بتدريب ٣٧ قاضيا جديدا بغية زيادة قدرة الجهاز القضائي على التعجيل بإجراءات المحاكمة، كما قام بتزويد المحكمة الإقليمية لبيساو بمعدات مكتبية لتعزيز قدرتها على العمل وزيادة كفاءتها.

١٤ - وفيما يختص بحماية حقوق المرأة والطفل، قام المكتب بالتعاون مع مجموعة النساء الأعضاء في البرلمان، بتنظيم حلقة دراسية في ٨ آذار/مارس على سبيل الاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وحضرت هذه الحلقة الدراسية ١٥٠ امرأة من مختلف أجزاء غينيا بيساو لمناقشة قضايا المرأة في هذا البلد. واستجابة لمطالبات باتخاذ تدابير في هذا المجال، أعلنت الحكومة مؤخرا إنشاء معهد للمرأة والطفل، وقامت بتعيين المزيد من النساء في مناصب عليا بمؤسسات الدولة.

خامسا - النواحي الإنسانية

١٥ - خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، شهد الوضع الإنساني في البلد تحسنا كبيرا يتمثل في عودة المزيد من اللاجئين من مواطني غينيا - بيساو والمشردين داخليا إلى ديارهم في مختلف أرجاء البلد. وساعد التحسُّن المتواصل في العلاقات بين غينيا - بيساو وجيرانها على تسهيل عودة مواطني غينيا - بيساو إلى ديارهم بسرعة ودون عقبات. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليا ببذل جهود للمساعدة في العودة الطوعية لآخر مجموعة كبيرة من اللاجئين من مواطني غينيا - بيساو إلى وطنهم من منطقة بوك في غينيا.

١٦ - إلا أن عودة هذا العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا إلى بيساو شكّلت طلبا إضافيا على الخدمات الاجتماعية التي تعاني أصلا من ارتفاع الطلب عليها، ولا سيما على خدمات المياه والكهرباء. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات، شرعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية في حفر آبار وفي إصلاح شبكات صغيرة لإعادة تعبئة المياه في بيساو والمناطق الريفية. كما تبذل اليونيسيف جهودا نشطة تتمثل في مبادرات ترمي إلى ترميم المستشفيات الخربة، وإعادة تشغيل مشاريع للتطعيم، وتكديس الأدوية وتوزيعها. ولا يزال هؤلاء العائدون يتلقون العون في قطاعي الزراعة والصحة. ويقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية إلى الفئات الضعيفة ويشارك في إعادة تأهيل البنية التحتية على صعيد المقاطعات عن طريق برامج ''الغذاء مقابل العمل'' القائمة على العون الذاتي.

سادسا – النواحي الاجتماعية والاقتصادية

١٧ – ومع عودة البلد إلى حالته الطبيعية، تبذل الحكومة الجديدة قصارى جهدها لتلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وحددت قطاعات الصحة والتعليم والزراعة وإصلاح نظام الحكم بوصفها القطاعات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً. وانتهت الحكومة لتوها من وضع برنامج انتقالي عاجل للأيام المائة الأولى. وهي تعتزم عرض هذا البرنامج على الجهات المانحة والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الموجودة في بيساو. وخلال هذه الفترة الانتقالية ستضع الحكومة خطة استراتيجية على المدى المتوسط إلى الطويل.

سابعا – الملاحظات

١٨ – كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن الخطة الانتقالية في غينيا – بيساو تقوم على اتفاق أبوجا (S/1998/1028 ، المرفق) المبرم في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والذي تم التفاوض بشأنه برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأُقر لاحقاً من قبل مجلس الأمن بموجب القرار ١٢١٦ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ولقد أتاح هذا الاتفاق إمكانية إقامة شراكة بناءة تجمع جهود الأطراف المحلية والإقليمية والأمم المتحدة لما فيه منفعة شعب غينيا – بيساو. وبعد نجاح المرحلة الانتقالية، وجدت غينيا – بيساو نفسها الآن في مفترق طرق حرج، فهي تشعر بالحيوية بفضل التقدم الذي أحرزته حتى الآن، ولكنها تدرك ضخامة التحديات التي تواجهها. وقد أظهر شعب غينيا – بيساو رغبة واضحة في السلام. غير أن الاحتياجات المثبطة التي لا يزال يتعين تلبيتها تذكرهم بأن وقت الرضى بما هو كائن لم يأت بعد.

١٩ – وأود مرة أخرى أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لما قامت به من أدوار رئيسية في المرحلة الانتقالية. وأن أشيد على نحو خاص بحكومة وشعب غينيا – بيساو لما بذلاه من جهد لإنجاح مرحلة الانتقال بفضل الالتزام بإجراء انتخابات منصفة وشفافة وسلمية.

٢٠ – وبإنجاز العملية الانتخابية، وتنصيب الرئيس كومبا يالا، وافتتاح الجمعية الوطنية الجديدة، وتشكيل الحكومة الجديدة، تكون المؤسسات الانتقالية التي انبثقت عن اتفاق أبوجا وبروتوكوله الإضافي والاتفاقات الأخرى ذات الصلة قد أدت غرضها. ولذلك فإن من المعقول توقع أن تُفسح هذه الهياكل غير الدستورية المجال للمؤسسات الدستورية التي أنشئت لتوها.

٢١ - وبفضل الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الصديقة، تمكن المجتمع الدولي من تقديم دعم لا يقدر بثمن للمبادرات التي استهدفت إحلال السلام في غينيا - بيساو. وقد وجّه إليّ الرئيس كومبا يالا رسالة أعرب فيها عن التقدير العميق الذي يشعر به شعبه وحكومته للدور البنّاء والسياسي الذي قام به في الوقت المناسب مجلس الأمن ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو. فلقد ساعد الدعم الذي قدمته هذه الجهات على خلق المناخ الملائم لاستجابة دولية فعّالة لوضع حد للنزاع الذي نشب في غينيا - بيساو.

٢٢ - وبعد المشاورات التي أجريتها مع الحكومة الجديدة، اقترحت على مجلس الأمن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لمدة سنة بعد انتهاء الولاية الحالية في ٣١ آذار/مارس. ووافق مجلس الأمن على ذلك. وأظهر أعضاء المجلس بذلك الرغبة السياسية المتجددة في مواصلة دعم السلام والاستقرار في غينيا - بيساو.

٢٣ - وتمثل غينيا - بيساو اليوم حالة يمكن فيها أن يقال إن بإمكان الأمم المتحدة، بفضل التعاون التام من جانب الجهات الفاعلة المحلية والدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي ككل أن تسهم إسهاماً هادفاً وبتكلفة زهيدة في الجهود التي يبذلها بلد ما للإنتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم والعودة التدريجية إلى النظام الدستوري. وأنا ممتن للدول الأعضاء التي أسهمت في صندوق التبرعات الذي أنشئ لدعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وبوجه خاص أود أن أشير إلى فرنسا وهولندا وقبرص. وأن أدعو إلى الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لتمكين الأمم المتحدة من مواصلة دورها المتمثل في التيسير الحيوي للجهود التي تبذل في غينيا - بيساو.

٢٤ - وأود كذلك أن أحث الدول التي تعهدت بتقديم تبرعات إلى غينيا - بيساو في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عُقد في جنيف في عام ١٩٩٩ على دعم برنامج الحكومة الانتقالي ومدته ثلاثة أشهر، ريثما يتم عقد مؤتمر آخر للمائدة المستديرة. فالدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي له أهمية حيوية بالنسبة للتقدّم الذي أحرِز حتى الآن ولمساعدة غينيا - بيساو على وضع أساس دائم لحياة أفضل لشعبها.

٢٥ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي، السيد نانا - سينكام، وبموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وبفريق الأمم المتحدة العامل في غينيا - بيساو لما بذلوه من جهود متفانية وما قدموه من مساهمة فعالة في تنظيم الانتخابات الأخيرة وإجرائها ومراقبتها بشكل منظم.